

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٥٨

الثلاثاء، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد باروس ميليت	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارسون مارشيسي
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	تشاد	السيد مانغارال
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فيتزويلا البوليفارية	السيد سواريس مورينو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الخامس والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2014/892)

1501098 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الخامس والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2014/892)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة عايشاتو ميناداودو سليمان، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/892، التي تتضمن التقرير الخامس والثلاثين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

سيستمع مجلس الأمن أولا خلال هذه الجلسة، إلى إحاطة إعلامية تقدمها السيدة عايشاتو ميناداودو سليمان. وسأدلي بعد ذلك ببيان بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ميناداودو.

السيدة ميناداودو (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لمخاطبة المجلس لأعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في كوت ديفوار (S/2014/892)، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وأقدم معلومات محدثة بشأن المستجدات الأخيرة في البلد.

وأشعر بالتفاؤل فيما يتعلق بكوت ديفوار. فخلال الأشهر الستة الماضية، واصلت كوت ديفوار تحقيق تقدم هام نحو إحلال السلام المستدام والانتعاش الاقتصادي المستدام. وإنجاز العديد من المشاريع الهامة في البنية التحتية، إضافة إلى عودة مقر مصرف التنمية الأفريقي إلى أبيدجان، والتنظيم الناجح للعديد من الأحداث الإقليمية والدولية في البلد، إنما هي مؤشرات على ثقة المجتمع الدولي في تعافي كوت ديفوار وإمكاناتها.

كما ورد في التقرير المعروض على المجلس، واصل الرئيس واتارا وحكومته اتخاذ خطوات نحو تعزيز التلاحم والمصالحة على الصعيد الوطني. واتخذت تدابير ملموسة، بما في ذلك الإفراج بكفالة عن حوالي ٣٠٠ شخص من الأشخاص المحتجزين في إطار الأزمة التي أعقبت الانتخابات، ووقف تجميد الحسابات المصرفية، وإعادة الممتلكات التي يشغلها الغير بدون وجه قانوني إلى مالكيها القانونيين، وإدماج الأشخاص المرتبطين بالنظام السابق في المؤسسات العامة. كما عاد إلى البلد عدد كبير من الإيفواريين المرتبطين بالنظام السابق، بما في ذلك كبار المسؤولين السابقين. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ استؤنف الحوار السياسي مع الحزب الحاكم السابق والجبهة الشعبية الإيفوارية، الذي كان قد توقف منذ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، وجرى تنشيطه. وتلتزم الحكومة بالتوصل إلى حلول ملموسة لجميع الشواغل التي أعربت عنها الجبهة الشعبية الإيفوارية.

وقد أُنشئت لجنة انتخابية مستقلة جديدة تتألف هيئتها من ١٧ مفوضا، منهم أربع نساء، في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٤. وبدأت اللجنة الاضطلاع بأعمالها، بمشاركة المعارضة، وهي تمضي قدما في تنفيذ ولايتها. ونظرا لأن الانتخابات الرئاسية

تلوح في الأفق، فقد بدأت أنشطة تحديد المواقف السياسية والأنشطة التي تسبق الحملات الانتخابية. وأعلنت ثماني شخصيات حتى الآن من مختلف الانتماءات السياسية عزمها على الترشح للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

استضفت، بدعم من الشركاء الدوليين، منبرا استشاريا في مقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أبيدجان، في ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بهدف تعزيز الحوار فيما بين طائفة واسعة النطاق من الجهات السياسية الفاعلة. كانت هذه فرصة هامة للحوار بشكل بنّاء بشأن السبل لضمان إجراء انتخابات ناجحة. واتفق جميع المشاركين، الذين مثلوا ٢٣ حزبا سياسيا مختلفا ومنظمات المجتمع المدني، على أنه يتعين اتخاذ بعض التدابير لمعالجة أوجه القصور في انتخابات عام ٢٠١٠. وكانت هذه التدابير، من بين جملة أمور أخرى، خفض عدد الأسلحة في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول، والمعاملة غير المتحيزة لجميع من يزعم ارتكابهم لأعمال العنف في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٠؛ وتعويض الضحايا، وعودة الأشخاص الذين يعيشون في المنفى؛ والعدالة النزيهة، وإطلاق سراح أو محاكمة المحتجزين المرتبطين بأزمة ما بعد الانتخابات عام ٢٠١٠، وتحديث القوائم الانتخابية. هذه شواغل هامة سيجري تناولها بشكل كامل.

وستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار العمل عن كثب مع جميع الجهات الفاعلة المعنية لكفالة إجراء انتخابات شفافة وشاملة. كما سنواصل العمل مع الشركاء الدوليين على كفالة تنسيق الدعم المقدم إلى أعمال اللجنة. وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تعاونها الوثيق مع الحكومة من أجل كفالة تنفيذ التدابير الأمنية اللازمة لضمان إجراء انتخابات في مناخ من السلام والأمن. كما ستواصل محطة إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي تُبث برامجها على موجة التضمين الترددي جهودها الرامية إلى توعية عامة الجمهور بالقيم الديمقراطية والنهوض بالتعليم من أجل السلام.

(تكلمت بالفرنسية)

أنجزت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة ولايتها التي استمرت لمدة ثلاث سنوات وقدمت تقريرها النهائي إلى رئيس الجمهورية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويعرض التقرير تفاصيل بشأن الأحداث التي وقعت أثناء الأزمة الأخيرة؛ وتحليلا للأسباب الجذرية للنزاع؛ وتوصيات في مجال الإصلاحات السياسية والإدارية والمؤسسية؛ ومقترحات من أجل ضمان دفع التعويضات للضحايا والوفاء بواجب التذكر. والتقرير معروض حاليا على رئيس الجمهورية، الذي خصص أيضا مبلغ ٢٠ مليون دولار لتعويضات الضحايا في عام ٢٠١٥. كما التمس دعم الشركاء في تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة لضمان تنفيذ العملية في الوقت المناسب.

لقد بدأت بياني بالإعراب عن تفاؤلي تجاه كوت ديفوار. بيد أنه، لئن كان ثمة أسباب تبعث على الارتياح، ما زال يتعين إحراز تقدم في عدة مجالات. يجب علينا مواصلة توخي اليقظة والتصميم لضمان ألا تتبدد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس والتي ساعدت على تعزيز الاستقرار والازدهار في البلد.

وتمضي ببطء عملية مكافحة الإفلات من العقاب، وهي عامل أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية في كوت ديفوار. وعلاوة على ذلك، يجب علينا مضاعفة جهودنا للتأكد من أن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الجرائم الجنسية، تتم ملاحقتهم قضائيا وتقديمهم إلى العدالة، لا سيما حينما يكون المشتبه فيهم من المسؤولين العسكريين. وفيما يتعلق بأعمال العنف الجنسي، يسرني أن أشير إلى إنشاء لجنة خبراء وطنيين معنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، فإن القوات الجمهورية لكوت ديفوار اضطلعت بحملة توعية لقواتها بشأن هذه المسألة

الهامة. وتقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم التقني إلى لجنة الخبراء الوطنيين المعنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتواصل تشجيع السلطات على اعتماد سياسة عدم التسامح إطلاقا فيما يتعلق بمسائل العنف الجنسي.

في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قام زهاء ١٥٠ شخصا مقربين من الرئيس السابق لوران غباغبو قيد الاحتجاز في مركز أبيدجان للاحتجاز والإصلاح يزعم ارتكابهم جرائم خلال أزمة ما بعد الانتخابات، بالدخول في إضراب عن الطعام احتجاجا على ظروف ومدة احتجازهم من دون صدور أي قرار بحقهم بشأن هذه المسألة. ذهبت إلى السجن في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر لألتقي هؤلاء المحتجزين، الذي وافقوا على تعليق إضرابهم عن الطعام في ذات اليوم. وأوضحت للسلطات الوطنية الحاجة الملحة إلى التعجيل بالإجراءات القانونية من أجل ضمان التعامل النزيه مع حالة جميع هؤلاء المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات خلال الفترة التي أعقبت الانتخابات، من دون مراعاة انتماءاتهم السياسية. ومن شأن ذلك أيضا أن يسهم في تعزيز وتوطيد عملية المصالحة الوطنية والحوار السياسي. وقد كان الهدف من استئناف الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ هو معالجة تلك الشواغل، من بين جملة أمور أخرى.

إن المظاهرات المُنسّقة التي نظمتها القوات الجمهورية لكوت ديفوار في جميع أرجاء البلد يبيّن، في حالة وجود أي شك، أحد التحديات المتبقية أمام تحقيق إصلاح قطاع الأمن بشكل فعال ومتكامل. والعملية الشاملة لإصلاح قطاع الأمن ضرورية لضمان ألا تكون المؤسسات الأمنية في كوت ديفوار مجرد قوة بناءة في ضمان الاستقرار والأمن في البلد، بل أداة لصون المكاسب الديمقراطية. ويجب أن تستوفي قوات الأمن المعايير والقواعد المهنية والأخلاقية. ويعد هذا أمرا بالغ الأهمية بغية تعزيز ثقة السكان المدنيين في مؤسساتهم الأمنية. وستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم الحكومة وتشجيعها على إنجاز الإصلاحات اللازمة.

إن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتقدّم تقدماً مرضياً. غير أنها لا تزال بحاجة إلى عمل قبل أن نتمكن من إعلان إنجاز المهمة. وفي الواقع – وكما قالت الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – سيبقى هناك فائض مؤلف من حوالي ١٤ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين الذين يتعين إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، وذلك بعد التاريخ المستهدف من قبل السلطات الإيفوارية لإنهاء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وستواصل عملية الأمم المتحدة دعم الهيئة، بالتعاون مع شركائها الدوليين، من أجل ضمان سرعة وفعالية إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ورغم أن الحالة الأمنية قد تحسنت بصورة ملحوظة منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.7197)، لا يزال السطو المسلح واللصوصية وغيرها من الأنشطة الإجرامية تشكل تحديات أمنية في جميع أنحاء البلد. ويسرني أن أشير، مع ذلك، إلى أننا شهدنا انخفاضاً طفيفاً في النزاعات بين المجتمعات المحلّية، ولا سيما تلك الضالع فيها أفراد غير منضبطين من القوات الجمهورية لكوت ديفوار ومقاتلون سابقون والدوزو (الصيادون التقليديون). وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، وبعد أكثر من ستة أشهر من الهدوء في المنطقة المحاذية لحدود ليبريا، وقع هجومان على مخفرين لقوات الأمن في غرب كوت ديفوار، قُتل فيهما جنديان وشُرّد ١ ٦٠٠ شخص من المنطقة. فتدخلت قوات عملية الأمم المتحدة فوراً لحماية المدنيين وتقديم الدعم لقوات الأمن الوطني. وتظهر الهجمات أهمية إحراز تقدم في العملية السياسية وكذلك مدى حيوية إنشاء كوت ديفوار لقوة أمنية احترافية قادرة على حماية شعبها.

لم تُسجل حتى الآن أي حالة إصابة مؤكدة بالإيبولا في كوت ديفوار. ولكنّ ذلك الوباء المتفشي في غرب أفريقيا أثّر في عودة اللاجئين ومنع قوات الأمن الإيفوارية والليبرية من القيام بالأنشطة المشتركة التي اعتادت على تنفيذها على الحدود. كما أوقف مؤقتاً التعاون بين البعثات القائم بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للثناء على الحكومة والقطاع الخاص لجهودهما التي مكنتهما، بدعم من الجهات المانحة والأمم المتحدة، من التصدي بفعالية للوباء من حيث التأهب والوقاية. ومع ذلك، وفيما لا تزال مكافحة الإيبولا تمثل أولوية، سيكون من المهم تنفيذ استراتيجية إنسانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويجب تعبئة مزيد من الموارد الداخلية بغية دعم الاحتياجات الإنسانية المتبقية وإعادة توطين المشردين من مونت بيكو وتنفيذ استراتيجية وطنية للحد من الكوارث الطبيعية.

وعلى النحو المبين في القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤)، بدأ تقليص قوام قوة عملية الأمم المتحدة في ١ كانون الأول/ديسمبر بتخفيض حجمها بمقدار ٨٤٠ جندياً. وسيتم تقليص القوام الحالي للقوات البالغ ٦ ٣٠٠ إلى ٥ ٤٣٧ جنديا في حزيران/يونيه. وبعد إعادة هيكلة شاملة واستعراض مفهوم عملياتها، أصبح العنصر العسكري وعنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة الآن أكثر قدرة على الحركة والظهور للعيان. وهم أكثر قدرة بكثير على الوفاء باحتياجات الناس وضمان حماية المدنيين وأمن موظفي الأمم المتحدة. وبناء على طلبي، تتدرّب القوات الآن بانتظام، بما في ذلك بالذخيرة الحية، حتى تكون أكثر استعداداً لكل طارئ. وستتعزز المرونة التشغيلية لعملية الأمم المتحدة أكثر بنشر قوتها للرد السريع وقوامها ٦٥٠ جندياً، والتي ستكون جاهزة للعمل في أيار/مايو.

وبشأن التوقعات العامة، وكما يعلم المجلس، فإن كوت ديفوار تدخل سنة انتخابات. وتتوقف تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة على التقدم الذي يتعين تحقيقه في مجالات الإصلاحات الانتخابية ومواصلة الحوار السياسي وعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني والعدالة. وما زالت كوت ديفوار في حاجة إلى الدعم إذا كان نريد لها أن تستفيد من المكاسب التي تحققت حتى الآن لتكمل العملية الهامة التي تنهمك فيها. ولهذا، فإن الدعم المستمر من مجلس الأمن والدول الأعضاء والشركاء الدوليين والإقليميين لا يزال ضرورياً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة ميناداودو على إحاطتها الإعلامية.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وبصفتي رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ بشأن كوت ديفوار، قدمت إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن حول عمل اللجنة (انظر S/PV.7292). وفي ذلك الوقت، ذكرني أعضاء المجلس بأني وعدت بإحاطتهم إعلامياً مرة أخرى عند عودتي من زيارتي إلى كوت ديفوار التي جرت في الفترة من ٢ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أوضحت خلال الزيارة الغرض منها لجميع من تكلمت معهم، وهو التشديد على أهمية التنفيذ الكامل لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وجمع معلومات بشكل مباشر عن الحالة في البلد وتعزيز الحوار المجدي بين حكومة كوت ديفوار واللجنة. وقد أكّد الرئيس واتارا والوزراء الذين التقيتهم على مدى إيجابية رؤيتهم لزيارة رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وهي إشارة تبشر بالخير وعززت التعاون والحوار بين المجلس وكوت ديفوار.

وكانت السلطات التي التقيت بها متجاوبة جداً وعلى استعداد للدخول في حوار جاد. فعلى سبيل المثال، عرض وزير الدفاع جميع احتياجات القوات المسلحة بالتفصيل، وشرح أن

العديد من احتياجاتها الأمنية تتعلّق بالإعداد للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام. ووصف أولوياته والأسباب الكامنة وراء الطلبات التي قدمها إلى اللجنة من أجل الأذونات ذات الصلة. وكما توقعت، أعرب الرئيس ووزراؤه عن رغبتهم في أن تُرفع الجزاءات بشكل كامل. وكان ردي أن الزيارة التي قمت بها كانت فرصة لتقييم مستوى تنفيذ سلطات كوت ديفوار للقرارات ذات الصلة والصعوبات التي تواجهها في القيام بذلك. وشددت على أن التدابير المطبّقة مصممة بعناية لدعم الجهود الرامية إلى إحلال السلام والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع التي تمر بها كوت ديفوار.

وفي ضوء التغييرات الهامة التي حدثت في نظام الجزاءات منذ العام الماضي، ولا سيما رفع الحظر المفروض على تجارة الماس والرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة، أوضحت أن المزيد من التغييرات ستتوقف على التقدم المحرز في تنفيذ الأركان الأربعة المتمثلة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، والمصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب.

وبوجه عام، فإن لديّ انطباعا بأن تقدما كبيرا قد أحرز، غير أن هناك حاجة إلى تحقيق المزيد لكي تمتثل كوت ديفوار على نحو كامل لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات القادمة في تشرين الأول/أكتوبر.

وشددت بوجه خاص على شواغل المجلس المتعلقة بعدم إحراز تقدم في إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وضرورة تشكيل قوات أمن تتسم بالمسؤولية وشمول الجميع بهدف ضمان تحقيق الاستقرار في البلد. وخلال الفترة السابقة للانتخابات، فإن كوت ديفوار بحاجة إلى قوات شرطة ودرك مدربة ومجهزة بما يكفي لضمان عملية انتخابية ديمقراطية وسلمية.

وفي ذلك السياق، لاحظتُ أن بعض الوزراء غير مدركين على نحو كامل للتغييرات التي أدخلت على القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) فيما يتعلق بالعملية التي يتعين اتباعها من أجل طلب المعدات اللازمة للشرطة والدرك من اللجنة. وقد أوضحتُ على نحو تفصيلي خلال الاجتماعات التي عقدت في مختلف الوزارات الإجراءات التي ينبغي اتباعها في تقديم الإخطارات وطلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة. وقد وعدتُهم بأنني، إلى جانب الأمانة العامة، سأقدم إليهم المساعدة في إعداد وتقديم تلك الإخطارات وطلبات الإعفاء إلى اللجنة.

وفيما يتعلق برفع الحظر عن بيع الماس الخام، فقد كان من المفيد للغاية بالنسبة لي أن أجتمع مع نائب وزير الصناعة والمناجم، فضلا عن المجتمعات المحلية المشاركة في إنتاج هذا المورد الطبيعي الهام. وأثناء زيارتي لمنطقتي سيغيلا وتورتيا، شعرتُ بأهمية رفع الحظر عن المجتمعات المحلية على نطاق أوسع. وقد شعرتُ بالأسف لعدم استئناف أنشطة تصدير الماس، غير أنني أدرك أن الأمر سيستغرق وقتا للتمكن من استعادة القدرة الوطنية على كفالة تتبع المبيعات من هذا المورد الهام. وإنني على ثقة من أن الزيارة الثانية في إطار عملية كمبرلي، المرتقبة في آذار/مارس المقبل، ستؤكد التقدم الكبير المحرز لكي يتسنى للبلد والمجتمعات المحلية جني ثمار التجارة القانونية في هذا المورد الطبيعي.

وكررت للسلطات المحلية التأكيد على أهمية التعاون مع فريق الخبراء. وقد شددتُ على استقلال الفريق، فضلا عن التأكيد على ضرورة الاستجابة لطلباته بشأن الحصول على المعلومات. وأوضحت أن الاستجابة لطلبات الفريق هي أفضل السبل لإيصال وجهات نظر الحكومة. وبخلاف ذلك، فإن الحكومة تغلق سبيلا هاما من سبل الاتصال مع لجنة الجزاءات. وقد وعدت السلطات بتحسين تعاونها مع الفريق. وأغتنمت الفرصة أيضا لأقدّم إلى نائب وزير الخارجية قائمة كاملة بالرسائل أو الطلبات المقدمة إلى فريق الخبراء ولم يجر الرد عليها بعد. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أتيحت لي الفرصة لإحاطة اللجنة علما بالزيارة التي قمت بها إلى كوت ديفوار.

ختاما، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني ودعمي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولفريق الخبراء، وللبعثة الدائمة لكوت ديفوار خلال زيارتي. وأود أيضا أن أشكر وفد فرنسا والأمانة العامة على دعمهما لي في هذه المبادرة الهامة التي اتخذتها بالنيابة عن اللجنة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، سيدي، أود أن أتقدم إليكم بخالص تهنئة وفد بلدي على تولي بلدكم، شيلي، رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ويحيط وفد بلدي علما بالتقرير الممتاز للأمين العام (S/2014/892)، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ويشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في كوت ديفوار، سعادة السيدة عايشاتو ميند اودو سليمان، على إحاطتها الإعلامية عن الحالة هناك. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على زيارة العمل التي قمتم بها إلى كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بصفتكم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، التي تمكنتم خلالها من الاطلاع بصورة مباشرة على التقدم الهائل المحرز في جميع قطاعات النشاط في البلد. وقد أكدت الممثلة الخاص للأمين العام في إحاطتها الإعلامية أيضا على التقدم الملحوظ الذي تحقق في جميع المجالات بفضل الجهود المبذولة تحت سلطة الرئيس الحسن واتارا.

وأود أن أشدد الآن على النقاط الأساسية التالية.

أولا، فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية المقبلة المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فإن الرئيس واتارا وحكومته ملتزمان بضمان أن تكون هذه الانتخابات شفافة وسلمية وشاملة للجميع في سبيل تعزيز السلم والاستقرار والديمقراطية في بلدنا. وكما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام، فقد استؤنف الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة، الذي تولت تيسيره الممثلة الخاصة، على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، نود الإشارة مع مع الشعور بالارتياح إلى إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة، التي تتسم بالقبول وتضم ممثلين للمعارضة والمجتمع المدني.

ويتم الآن تنفيذ أنشطة مكثفة بين جميع الأحزاب السياسية في البلد خلال الفترة السابقة للانتخابات المقررة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويشهد كل هذا على التزام الطبقة السياسية الإيفوارية بثقافة الديمقراطية بصورة لا رجعة فيها.

وفي مجال القضاء، فقد عقد الرئيس واتارا العزم على بناء مجتمع منصف على أساس يمكّن الجميع من الوصول إلى العدالة النزيهة. وأشار مؤخرا إلى أن نظامنا القضائي أصبح الآن – بعد فترة عصيبة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات وأدت بنا إلى اللجوء إلى العدالة الدولية في بعض الأحيان – على المسار الصحيح بفضل الإصلاحات التي أجرتها الحكومة وتحسين ظروف عمل القضاة. وأصبح بلدنا اليوم قادرا على توفير العدالة المنصفة للجميع، علاوة على احترام قواعد العدالة الدولية فيما يتعلق بالعملية القضائية والمحاكمات. ومن شأن العملية الجارية بشأن الأزمة التي أعقبت الانتخابات، أن تمكننا من طي هذه الصفحة المؤلمة من تاريخنا وتوطيد المصالحة الوطنية بشكل نهائي بمجرد تحقيق العدالة لجميع المعنيين، بمن فيهم الذين وجهت إليهم لجنة التحقيق الوطنية اتهامات.

وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، فقد اختتمت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة عملها الممتاز بعد ثلاث سنوات من

النشاط. وقدّم رئيسها، رئيس الوزراء شارل كونان باني، التقرير النهائي للجنة إلى رئيس الجمهورية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أثناء حفل رسمي. وقد كُلّفت اللجنة بالعمل بصورة مستقلة من أجل بناء التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المحلية في كوت ديفوار، بما في ذلك من خلال العدالة الانتقالية. ويمكن تقسيم تقرير اللجنة الذي يغطي عملية المصالحة هذه، إلى أربعة أجزاء هي: المرحلة التحضيرية، والبحث عن الأسباب الجذرية للأزمة، وجلسات الاستماع والتحقيقات والشهادات، والتوصيات والتعويضات.

لقد جعلت جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة ممكنا الحصول على شهادات ٧٢ ٤٨٣ شخصا، بمن في ذلك ٢٨ ٠٦٤ امرأة و ٧٥٧ طفلا. وقد سلطت تلك الشهادات الضوء على الأحداث ومكّنت من تحديد الأشخاص الذين لحق بهم الضرر أثناء الأزمة. ووفرت جلسات الاستماع تلك أيضا الأساس اللازم لتصنيف أنواع الانتهاكات المرتكبة والأضرار الناجمة عنها، علاوة على تحديد طابعها القانوني والقضائي. وعلى أساس الشهادات المتحصل عليها، قدمت اللجنة توصيات بشأن التعويضات.

وأحاط الرئيس واتارا علما بتقرير اللجنة، وطلب من الحكومة النظر فيه بهدف تنفيذ تلك التوصيات التي ترى أهميتها لإكمال العملية. وأعلن عن إنشاء صندوق لتعويض الضحايا في عام ٢٠١٥، بمبلغ أوّلي توفره حكومة كوت ديفوار وقدره ١٠ بلايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أو ما يعادل ٢٠ مليون دولار. وطلب إلى شركائنا الدوليين دعم تلك الجهود عن طريق تقديم التبرعات.

وفي مجال الأمن، ما زالت الحالة تمضي على النحو المطلوب، ويتوفر في مدينة أبيدجان الآن مستوى الأمن نفسه المتوفر في نيويورك وجنيف. ومع ذلك، فإننا ندرك أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لكي تكون الحالة مرضية تماما. وهنا يأتي دور إصلاح القطاع الأمني، كما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام.

في ذلك الصدد، أشير إلى أن البعثة الدائمة أحالت إلى أعضاء مجلس الأمن، عن طريق رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢، تقريرا شاملاً عن إصلاحات القطاع الأمني التي تضطلع بها حكومة كوت ديفوار. ويحدد ذلك الملف رؤية كوت ديفوار لإصلاح قطاع الأمن، التي تهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية، وتحديث القدرات التشغيلية لقوات الأمن وكفالة بناء القدرات بصورة دورية عن طريق التدريب. ويتمحور هذا المبدأ حول الركائز الست التالية: الأمن الوطني، والتعمير بعد

الأزمة، وسيادة القانون والعلاقات الدولية، والرقابة الديمقراطية، والحكم الاقتصادي الرشيد، والبعد الإنساني. ويشمل أيضاً ١٠٨ من القرارات التنفيذية التي سيجري تنفيذها على أربع مراحل – العاجلة، والقصيرة الأجل، والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون يتعلق بتنظيم الدفاع والقوات المسلحة لكوت ديفوار. وتم وضع النص، الذي حل محل القانون السابق لعام ١٩٦١، كجزء من الجيش الإيفواري الجديد في سياق إصلاح القطاع الأمني. وسيعرض مشروع القانون للنظر فيه أمام البرلمان في أقرب وقت ممكن بهدف التوصل إلى تحديث القوات المسلحة لكوت ديفوار.

أما فيما يتعلق بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فقد أشرنا إلى أن التقدم مُرضٍ وأن أكثر من ٤٦ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين – أي ٦٢ في المائة منهم – أعيد إدماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي.

وفيما يتعلق بقطاع الماس، وعقب اتخاذ القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) الذي رفع الحظر المفروض على الماس المنتج في كوت ديفوار، وضعت الحكومة استراتيجية لمرحلة ما بعد فرض الحظر تأخذ في الحسبان تنفيذ عملية كيمبرلي. إن الاستراتيجية التي تسعى إلى إتمام نظام إمكانية تعقب سلسلة التصدير مبنية على أربعة عناصر: تعزيز إطار الحوكمة، وبناء قدرات التقييم، وتنفيذ أنشطة مكافحة الاحتيال وإنشاء مكاتب شراء بصورة قانونية.

تنص الفقرة ١٤ من القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) على بعثة استعراض في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومع ذلك، وبعد إجراء مشاورات مع رئيس الفريق العامل لعملية كيمبرلي بخصوص المراقبة، تم الاتفاق على أن تتم الزيارة بغرض الاستعراض في الفترة من ١٠ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥، وكما ذكرتم سيدي الرئيس. تم اقتراح هذه الفترة لكي يتسنى اختبار النظام برمته، بما في ذلك التصدير. إن جميع هذه العناصر واردة في رسالة وزير الصناعة والمناجم الإيفواري التي نقلت إلى جميع أعضاء المجلس من خلال رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢.

وعموماً، منذ عام ٢٠١٢، شاركت كوت ديفوار في تنفيذ سلسلة لإمدادات الماس تتسم بالشفافية وتدعم المعايير الدنيا لعملية كيمبرلي، مع الحفاظ على الحوار المفتوح والصريح مع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ وفريق الخبراء التابع لها. وهكذا، نعمل معاً لضمان قدرة بعثة استعراض عملية كيمبرلي على الوفاء تماماً بروح القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤)، الذي نرى أنه ينبغي له تقييم كامل سلسلة القيمة للماس في كوت ديفوار.

وفيما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي، كان متوقعاً أن يبلغ النمو الاقتصادي ٩ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٤، مما يؤكد تجدد دينامية اقتصاد كوت ديفوار. ويعتزم الرئيس الحسن واتارا أن يستفيد جميع الإيفواريين من هذا النمو، الذي يصمم على جعله نوما شاملاً. واعتباراً من عام ٢٠١٥، سيركّز عمل الحكومة على القطاعات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار، بما في ذلك عن طريق توفير التغطية الصحية للجميع، ومواصلة تنفيذ المنصات التقنية للمستشفيات، وبناء مرافق صحية جديدة، وتنفيذ برنامج التعليم للجميع، وزيادة اللامركزية في الجامعات، وإيجاد فرص العمل والحد من البطالة بين الشباب، وتوفير السكن، ومكافحة الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة، ودعم الأنشطة الاقتصادية والتجارية للمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتعويض ضحايا الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وتعزيز عملية المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، والحوار المستمر مع المعارضة.

وعلى الصعيد الإقليمي، وفيما يتعلق بوباء الإيبولا، فبفضل التدابير الصارمة التي اتخذتها الحكومة سواء على الحدود أو داخل البلد، لم تحدث أي حالات إيبولا في كوت ديفوار. بيد أن كوت ديفوار أظهرت التضامن مع البلدان المجاورة المتضررة بتقديم مبلغ مليون دولار لصندوق الاستجابة للإيبولا التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت كوت ديفوار الموظفين الطبيين في البلدان المجاورة المتضررة، بناء على طلب الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة لغرب أفريقيا.

وفي الختام، ونظراً للتقدم الكبير المحرز في جميع قطاعات البلد، يمكننا القول، كما قال الرئيس واتارا، بأن العام الماضي شهد بداية التحول والتحديث في كوت ديفوار. إن بناء جسر هنري كونان بيدي فوق بحيرة إبري في أبيدجان، الذي افتتح في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، يرمز من نواح عديدة إلى الدينامية المتجددة في الاقتصاد الإيفواري. ولا يزال الرئيس واتارا وحكومته ملتزمين ببذل كل جهد ممكن للمضي قدماً

في هذا الطريق الواعد بغية توطيد المكاسب وضمان الاستقرار الدائم في كوت ديفوار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠|٤٥.